

التنمية والمشاركة السياسية كآليتين فعاليتين في تعزيز العملية الديمقراطية دراسة في المفاهيم والأدوار

Development and political participation as effective mechanisms in strengthening the democratic process: "A study of concepts and roles"

تكوك خيرة*

Kheira Tekouk

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر

University of Abdelhamid Ibn Badis, Mostaganem, Algeria

Kheira.tekouk@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام

Submission date

11/10/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

03/03/2025

تاريخ النشر

Publication date

31/05/2025

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية لتبيان الدور الهام الذي تؤديه التنمية والمشاركة السياسية في تعزيز العملية الديمقراطية، وفيما نتطرق إلى الإطار المفاهيمي العام للتنمية السياسية والمشاركة السياسية والديمقراطية بوصفها مؤشرات تتيح لنا التمييز بين مختلف الأنظمة السياسية، وفي هذا السياق نجد مجموعة من الأشكال والصور والآليات داخل الحقل السياسي، ولعل الديمقراطية التشاركية هي أرقى ما يمكن الوصول إليه ضمن ما يعرف بمسعى الديمقراطية. الاشكالية الاساسية لهذه الورقة تتمثل في كيف يمكن أن تسهم التنمية والمشاركة السياسية في تعزيز الديمقراطية؟ وكيف يمكن تأطير العلاقة بين هذه المفاهيم نظريا؟
الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية والمجتمعية؛ التنمية السياسية؛ الديمقراطية؛ العملية السياسية، الديمقراطية التشاركية.

Abstract:

This research paper seeks to demonstrate the important role played by development and political participation in strengthening the democratic process. In it, we address the general conceptual framework of political development, political participation and democracy as indicators that allow us to distinguish between different political systems. In this context, we find a set of forms, images and mechanisms within the political field. Participatory democracy is perhaps the most advanced that can be achieved within what is known as the pursuit of democracy. The basic problem of this paper is how

* المؤلف المرسل

can development and political participation contribute to strengthening democracy? And how can the relationship between these concepts be framed theoretically?

Key words: political and community participation; participation; democracy; political development; Political process.

مقدمة:

إذا كانت الديمقراطية كمفهوم يرتبط بالحضارة الإغريقية، فإن مسارها كممارسة عملية في الحكم والسلطة لها مسار تاريخي يمكن تتبعه عبر الحضارات المختلفة، بدءاً من الحضارة الإغريقية وصولاً إلى العصر الحديث، ونظراً للتحويلات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم ما أبانت عن قصور الديمقراطية التمثيلية في تحقيق التنمية وتلبية حاجات المواطنين، ونظراً لعدم الاستقرار السياسي للمجالس المنتخبة وانسدادها بسبب تضارب المصالح وضعف التمثيل أدى إلى البحث عن آليات وسبل أخرى تسمح بتمثيل المواطن والتعبير عن تطلعاته بطريقة تشاركية وتشارورية، ونظراً لاعتبار المشاركة السياسية أحد مبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية مما أدى إلى ظهور صورة جديدة لأخر تطورات المشاركة السياسية، حيث اصطلح عليها الديمقراطية التشاركية.

تأتي هذه الدراسة لتحليل طبيعة العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والمشاركة السياسية من الناحية النظرية، ويكون ذلك من خلال التطرق إلى الإطار العام لمفهوم الديمقراطية وتطوره التاريخي، مع ذكر أهم الأشكال التي عرفت الديمقراطية عبر العصور، وفي نفس السياق سنعالج موضوع المشاركة السياسية، ومدى أهميتها مع الإشارة لأهم مستوياتها وخصائصها والعقبات التي تحول دون تحقيقها، ومن ثم نحاول الكشف عن طبيعة التداخل بينهما، حيث يضع كل منهما ثنائيتين متداخلتين تكمل إحداها الأخرى، وهذا ما سنبرزه من خلال ربط الديمقراطية بالمشاركة لأنها متصلتان ولا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي من دون إتاحة الظروف والشروط الملائمة للمشاركة السياسية والتعبير الحر عن الرأي.

تأسيساً على ما سبق كيف يمكن للمشاركة والتنمية السياسيتين في تعزيز الممارسة السياسية؟
تفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما معنى الديمقراطية، المشاركة السياسية والتنمية السياسية؟
 - 2- ما هي مداخل تفعيل المشاركة السياسية؟
 - 3- كيف تساهم المشاركة السياسية في تنمية الممارسة الديمقراطية؟
- تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:
- 1- تلعب الديمقراطية دوراً هاماً في تعزيز مصير الشعوب وحماية حقوقهم.

- 2- تختلف أشكال وصور تجسيد الديمقراطية من عصر لآخر وذلك باختلاف مناهجها وآلياتها.
 - 3- تلعب التنمية والمشاركة السياسية دورا هاما في تعزيز الديمقراطية.
 - 4- كلما توفرت آليات تجسيد مشاركة المواطن كلما ارتفعت نسبة تعزيز وتحقيق الديمقراطية.
- أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى بيان علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية، وهذا الهدف يمكن اختياره من خلال:

- 1- بيان صور وأشكال الديمقراطية عبر مختلف العصور إلى غاية آخر ما توصلت إليه الديمقراطية ديمقراطية العملية الديمقراطية نفسها
- 2- بيان دور مبدأ المشاركة السياسية في تحقيق وتعزيز الديمقراطية كبدأ تسعى كل دول العالم لتحقيقه.

المناهج المستعملة: اعتمدت في هذه الدراسة عدة مناهج لتساعدنا في تفسير الظاهرة وتحليل العلاقة بين المفهومين: نذكر من هذه المناهج المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول:

مراحل تطور الفكر الديمقراطي ومداخل تفعيل المشاركة السياسية

المطلب الأول: مراحل تطور الفكر الديمقراطي

الديمقراطية ك مفهوم تمتاز بالتقدم والتطور المستمر، الناتج من تأقلمها وتكيفها مع جميع الحضارات، لذلك تعدد تعاريفها بتعدد الزوايا التي درسها منها الباحثين في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية، كما عرفت عدة تعديلات من حيث الشكل والمحتوى

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية

عرفها أبراهم لينكولن في خطبته السياسية التي ألقاها بمدينة غيتسبورغ سنة 1863 بأنها: "حكم الشعب بالشعب وللشعب" ¹ وتتضمن هذه المقاربة ثلاث مقاصد تلخص مضمون العملية الديمقراطية في العناصر التالية:

- حكم الشعب أي أن الشعب يختار ملكا يحكمه.
- بالشعب ويعني إشراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثلهم أو الحكام.
- للشعب ويعني أن الحكومة في خدمة الشعب. ²

أما مصطلح الديمقراطية في مفهومه المعاصر كما طرحه الباحث روبرت دال أنه: "عبارة عن عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"، هذا المفهوم لا يستبعد النظر إلى الديمقراطية من الزوايا والأبعاد والاعتبارات التي نظر إليها الآخرون ولكنه يركز على جوهر الديمقراطية باعتبارها في المقام

الأول نظاما يتم التوصل فيه إلى القرارات الجماعية الملزمة لجماعة ما، عن طريق ضمان حق أفرادها في المشاركة الفعالة، بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات الملزمة لهم، والجماعة الديمقراطية وفق هذا المفهوم يمكن أن تكون الدولة كما يمكن أن تكون جمعية أو حزبا أو منظمة أهلية.³ ومن خلال مجموعة التعريفات السابقة التي قدمها الباحثون والممارسون للشأن الديمقراطي يمكننا تحديد تعريفا إجرائيا لها: إن الديمقراطية هي عبارة عن نظام يتسم بمجموعة من المبادئ أهمها الدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم، والوسائل القانونية التي تحميهم وتمكنهم من المشاركة والمبادرة في صياغة واتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية، سواء من خلال المشاركة في الانتخابات واختيار من يحكمهم أو من خلال المشاركة المباشرة والتأثير في اتخاذ القرار.

الفرع الثاني: الديمقراطية من الفكر الأثيني إلى الفكر الأوروبي المعاصر

تجمع أغلب الدراسات في مفهوم الديمقراطية بأن التجربة اليونانية هي مهد الديمقراطية، إلا أن بعض الدراسات ترى أن هناك العديد من التجارب تشبه هذا النوع من الديمقراطية والتي ظهرت في العديد من الكتابات أهمها، ما دونه منغلابوس في كتابه الثمين "إرادة الشعوب".⁴ الديمقراطية في الفكر الأثيني: يرجع التأصيل التاريخي للديمقراطية كفكرة وممارسة إلى بلاد اليونان، وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية.⁵ لكن الواقع العملي للديمقراطية الأثينية سبقه واقع نظري ساهم في بلورتها وتطورها.⁶

ظهرت الديمقراطية الأثينية في القرن الخامس قبل الميلاد وهذا ما سطرته كتابات الفلاسفة الإغريق كأفلاطون وأرسطو، حيث يرى أفلاطون أن "المواطنة في دولته مقسمة إلى ثلاث طبقات وهي الفلاسفة الذين يحكمون، الجنود الذين يدافعون، وطبقة المنتجون التي تمثل أكبر طبقة، إلا أن هؤلاء المواطنين يصنفون من الدرجة الثانية ولا يتوقع منهم المشاركة في الشؤون العامة".⁷

كما يرى أن فكرة "إشراك جميع المواطنين مستحيلة وحجته في ذلك هو أنه من يستطيع القيام بهذه المهمة هو من لديه الخبرة والفضيلة والمعرفة، وهذه الصفة لا يتحلى بها إلا القليل منهم، وهم العقلاء والفلاسفة".⁸ إلا أن أرسطو كان ضده تماما وكان يدعو إلى الديمقراطية من خلال حكم الطبقات غير المجربة والجاهلة، ودافع عن حكم الأغلبية ودعا إلى إشراك المواطنين والأحزاب في انتخاب الحكام حتى وإن كان تفكيرهم وحكمتهم أقل من الحكام.⁹

الديمقراطية في الفكر الأوروبي المعاصر:

يرجع تداول كلمة الديمقراطية في أوروبا منذ القرن السابع عشر وبشكل أكبر في القرن الثامن عشر، وذلك من خلال ازدهار الليبرالية السياسية، فقد ساعد ظهور الفكر السياسي جون لوك

ودعوته إلى تقييد سلطة الحكم الملكي والاهتمام بالحريات العامة في تطور مفهوم الديمقراطية، كما دعا مونتسكيو إلى "فصل بين السلطات، وذلك من خلال جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تتقيد بوظيفة محددة دون التدخل في شؤون الهيئات الأخرى، مما يؤدي إلى ضمان حقوق المواطنين واحترام حرياتهم"، أما جون جاك روسو فقد اعتبر أن "الإرادة العامة مصدر للسيادة في الدولة وليست سلطة الحاكم أو الملك".¹⁰

أما في العصر الحديث فتعود النواة الأولى للديمقراطية إلى الثورة البريطانية 1688 م لتتوالى بعدها الثورات الرائدة والتي كانت السبب الرئيسي في تجسيد الديمقراطية واقعا لاسيما "الثورة الأمريكية" و"الثورة الفرنسية" بالذات، وقد جاءت هذه الثورات متأثرة بالنهضة الفلسفية التي استحدثتها جملة من الفلاسفة في ذلك الزمن، وتتعلق أساسا بما يسمى "مذهب الحقوق الطبيعية" الذي انتشر في غرب أوربا خلال القرنين 17 م و18 م، وقد احتوى هذا المذهب على مبدئين أساسيين الأول يتعلق بالحالة الطبيعية، والتي مفادها أن الناس قبل ظهور المجتمع السياسي كانوا يعيشون وضعية طبيعية تعطيهم الحق في التملك، الحرية والقصاص للنفس...، وأما المبدأ الثاني فيتعلق بالعقد الاجتماعي والذي ينص على أن الأفراد اجتمعوا واتفقوا فيما بينهم على الخروج من الحالة الأولى إلى الحالة السياسية وذلك لا يكون إلا بإبرام عقد يتنازلون بموجبه عن بعض حرياتهم وحقوقهم لسلطة فوقية مقابل أن تحتفظ لهم بما احتفظوا به لأنفسهم بشكل متساو بين جميع الناس.¹¹

من هنا يمكننا القول إن مفهوم الديمقراطية هو مصطلح متعدد الجوانب وله دلالات ومعاني معبرة، تولي اهتمام أكبر للشعب وحكم الشعب بنفسه ولنفسه، فهي ليس بمفهوم جديد فقد أرسى معالمها ديننا الحنيف كأحد أسس التي يقف عليها نظام الحكم في الإسلام، وأكد على ضرورة التعاون والتشاور، لأن رأي الجماعة يبقى أفضل من رأي الفرد في تقديم الرأي.

المطلب الثاني: المداخل والمقاربات الحديثة لتفعيل المشاركة السياسية

الفرع الأول: الإطار العام لمفهوم التنمية والمشاركة السياسية.

يقصد بالتنمية السياسية كل عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية، وهي متضافرة مولدة حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي، هي عملية معرفة بالأساس حيث تزيد كما ونوعا في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع. يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل الترشيح، الانتخابات، حرية التعبير والتصرف، تداول السلطة سلميا.¹²

قدم علماء السياسية والاجتماع عدة تصنيفات لأزمات التنمية السياسية نذكر منها تصنيف غريال ألوند: ويشمل على أربع أزمات وهي:

- أزمة بناء الدولة: وتشير إلى تهديد خطير من داخل المجتمع أو خارجه يهدد بقاء النظام السياسي.
- أزمة بناء الأمة: ويقصد تحول الولاءات الضيقة إلى ولاء للنظام السياسي ككل.
- أزمة المشاركة: وتشير إلى المطالبة المتزايدة بالإسهام في صنع القرار السياسي من قبل شرائح المجتمع المختلفة.
- أزمة التوزيع: وهي تدخلات النظام السياسي للتأثير على توزيع الموارد والقيم بين فئات المجتمع المختلفة¹³.

أما مفهوم المشاركة السياسية فقد ارتبط ظهوره لأول مرة بالثورة الفرنسية سنة 1789 وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث حاولوا أصحاب السلطة السياسية إدماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع، لذلك كثيرا ما نظر إلى المشاركة السياسية على أنها النشاط المدروس في المجال السياسي الرسمي ويهدف إلى التغيير في العملية السياسية¹⁴.

المشاركة السياسية في تعريف "عمار بوضياف" هي "تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجاعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المنتخبة¹⁵. لأن المشاركة هي العملية الحيدة التي يلعب من خلالها الفرد دورا في إدارة وتوجيه العملية السياسية بشكل يتفق مع أهداف ومصالح مجتمعه ويعبر عن إرادته واتجاهاته¹⁶. وهي الأنشطة التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام ومحامهم التي يؤدونها والتأثير في بعض القرارات السلطوية"¹⁷.

أما لويسان باي فيبسط مفهوم المشاركة السياسية بشكل يجعله يقترب من تعريف غابريال الموند وهو يشير بذلك إلى مشاركة أعداد كبيرة من أفراد والجماعات في الحياة السياسية، وجاء تعريفها حسب صامويل هنتغتون¹⁸ بأنها "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متصلا أم منقطعا، سلميا أو عنيفا شرعيا أو غير شرعيا"، فهو ينظر إلى المشاركة السياسية كمطلب لأفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته ومن ثم لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير عن مطالب وتطلعات بما يخلق قنوات لدى المواطنون يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي ويساهمون في صنع القرار بالتساوي¹⁹.

لعبت الفلسفة البرغماتية الهادفة لإشراك موسع المواطن في إعادة إحياء الجدل حول المشاركة السياسية كمفهوم مركزي في الديمقراطية، وهذا ما أكدته التوصيات التي جاءت بها النظريات بخصوص النجاعة في إشراك المواطن في صناعة القرار بضرورة توظيف مفهوم التشاركية والذي بدوره استطاع أن يكشف عن ضرورة تفاعلية إيجابية ومتبادلة التأثير لأكثر من فرد، لضمان فضاء تنافسي يحتكم إلى منطق تشغيل الوضع السياسي²⁰، وبالتالي أصبحت المشاركة السياسية مطلبا أساسيا من متطلبات التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث لاسيما تلك البلدان التي لم تعرف مشاركة سياسية حقيقية²¹، لأن من خلال المشاركة ينمو المجتمع ويتطور ويصبح ممكنا من عملية التعبير عن رأيه، ويلعب المجتمع المدني دورا في تعليم الأفراد في كيفية التفكير علنا كمواطنين²². لذا أصبحت المشاركة مطلبا وشرطا ضروريا للبقاء ومبدأ أساسيا تقوم عليه المواطنة المحلية.²³

في ستينيات وسبعينات القرن الماضي برز مفهوم المشاركة السياسية بقوة ويعزى ذلك بمناسبة تعبئة وتنمية الحركات الراديكالية في الولايات المتحدة وفي أوروبا لاحقا، كما حظيت المشاركة بتقدير عام ملحوظ من خلال الشرعية التي تمنحها شبكة واسعة من المنظمات العامة والخاصة منها البنك الدولي²⁴، وكان لتطور العولمة وتحرير الاقتصاد الأثر البالغ للجوء العديد من المؤسسات لأسلوب الشراكة في التسيير بوصفها معيار لجودة تدبير الشأن العام باعتبارها منهجية هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الانتقال نحو مفهوم الديمقراطية التشاركية، أما شركات القطاع العام فقد لجأت إلى ما يسمى بالتسيير العمومي الجديد، وظهور الخصخصة كبديل في تقديم الخدمات والاعتراف بوجود القصور الذي خلفته الديمقراطية التمثيلية والتفكير في طرق جديدة خارج المؤسسات الرسمية لتمثيل المواطنين في رسم السياسات العامة، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى الفترة الممتدة ما بين 1980 و1990 والتي أطلق عليها "أزمة الديمقراطية التمثيلية" والتي عبرت عن تقليص واضح في دور المواطن في الحياة السياسية بعد الإدلاء بصوته في الانتخابات، مما يجعل المشاركة السياسية موسمية فقط، هذا ما دعا الباحثين والعلماء للبحث عن نموذج جديد في التسيير وهو "الديمقراطية التشاركية"²⁵.

يتبين مما سبق أن الانتقال الحاصل من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية ساهم في إعادة وضع تصور جديد للمشاركة المجتمعية بعدما كانت مقتصرة على المشاركة الانتخابية فقط، وأخذت المشاركة حيزا أوسع لتمتد إلى أشكال تشاركية مباشرة وسعت فرص المساهمة الفاعلة للمواطن في صنع السياسات المحلية²⁶.

ساهمت المقاربة الديمقراطية التشاركية في مراكز متقدمة على سلم الإقناع العملي لإشراك المواطن في العملية السياسية، وذلك بكشفها عن برنامج تنموية تحمل مؤشرات قابلة للملاحظة القياس

ومشاريع مختبرة المحددة في أنشطتها، تكاليفها ومنافعها ومدتها هذا ما جعل منها فعلا إيماناً للتنمية بامتياز وهو ما زاد من موثوقيتها وسرعة استقطابها كتجربة إنسانية في مشاريع مجتمعية جديدة، وترتبط هذه المشاريع المجتمعية في جودتها وصحتها بوجود تفاعل بين جهتين أو أكثر على تنازع مع بعضها البعض نتيجة لمحاولة إحدى الجهات السيطرة على الموارد المتاحة ومعارضة الجهات الأخرى لها هذا ما أعطى الدعم الكافي لمقاربة الديمقراطية التشاركية من قبل المجتمعات العلمية كمقاربة قادرة على كشف خيارات الأطراف المتفاعلة وتفضيلاتها الإستراتيجية مستوى الصراع والتعاون بينها والأدوات التي تستخدمها في ذلك وطبيعة القواعد التي تحكم نشاطها.²⁷

كذلك لعبت الوسائل التكنولوجية الحديثة تأثير كبير على التنشئة السياسية وكذا الممارسة السياسية، من خلال تثقيف الأفراد سياسياً وتشكيل وعيهم وإكسابهم معايير وقيم واتجاهات سياسية والمساهمة في صنع القرارات واختيار الحكام.²⁸

بالنظر إلى التطور الذي عرفه هذا المفهوم عرفت المشاركة انتقالاً واضحاً من ذلك الشكل الذي يركز على المشاركة من خلال اختيار الممثلين للتعبير عن مشاغلهم من خلال المشاركة التقليدية المتجسدة في الانتخابات إلى المشاركة الحديثة من خلال الوقوف والمشاركة مباشرة وإبداء الرأي والتعبير عنه بكل حرية والدفاع عنه حتى آخر نقطة من عملية صنعه واتخاذ وتنفيذه وهي ما أستخدم عليها بالديمقراطية التشاركية، وبالتالي عرفت المشاركة تطوراً ملحوظاً ومتميزاً جعل معظم دول العالم الثالث تغازلها نظراً لأهميتها في تحقيق التنمية والتحديث الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، مما أجبرنا نحن كباحثين للبحث في هذا الموضوع وآخر ما توصل إليه وأهميته في التنمية وترقية أداء الجماعات الإقليمية.

الفرع الثاني: المقاربات الحديثة لتفعيل المشاركة السياسية:

أولاً: مدخل الاعلام وتكنولوجيات الاتصال لتفعيل المشاركة السياسية:

أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيات الاعلام والاتصال إلى بروز ممارسات جديدة لممارسة حرية الرأي والتعبير والنقاش الحر والمشاركة السياسية والالكترونية منها حيث تعتمد في طبيعتها على وسائل الكترونية كالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. حيث تساهم وسائل الاعلام والاتصال في تعزيز المشاركة السياسية من خلال اعطاء الفرصة للأفراد للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم حول القضايا المختلفة، كما تساهم هذه الوسائل في القضاء عن الاعتراق السياسي وتزيد من درجة اهتمام الأفراد بمناقشة القضايا التي تهم الشأن العام، فمثلاً بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي قد تخلق فضاء مشتركاً عند الشباب يتجاوز الانتماءات الحزبية وتدعو لمشاركة سياسية في إطار الديمقراطية على عكس المواقع التي تهجن عليها الاحزاب وتوجهها. ويعد التصويت الالكتروني دعامة

اساسية للمشاركة السياسية وتفعيل الديمقراطية الالكترونية حيث يسهل عملية التصويت وانجاز العملية الديمقراطية.²⁹

ساعد كذلك الاعلام الرقمي على سرعة انتشار ومعرفة المعلومات السياسية التي تساهم في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى الافراد بناء على وعيهم بالأوضاع السياسية التي قد تساهم في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى الأفراد حيث استخدم الاعلام الرقمي في الكثير من مواضيع كالدعاية للمرشحين.³⁰

ومن خلال الدراسة التي قامت بها الباحثة علا عبد القوي عامر حول دور وسائل الاعلام الرقمية في تفعيل المشاركة السياسية للشباب الجامعي توصل إلى نتيجة مفادها ان وسائل الاعلام الرقمي لعبت دورا في تفعيل المشاركة السياسية حيث ان نسبة كبيرة من طلاب الجامعة ينظمون لمناقشة القضايا السياسية عبر وسائل الاعلام الرقمية وذلك نظرا لارتفاع نسبة استخدام الصفحات والمواقع السياسية وتجلت مشاركتهم من خلال ارسال الفيديوهات السياسية.³¹ وإدماج الافراد في العملية السياسية حيث أسهم في ايصال واسماع اصواتهم على الساحة السياسية واتاح لهم امكانية التعبير الحر عن آرائهم وانشغالهم فتطبيقات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، منتديات النقاش، المدونات الالكترونية مكنت الافراد من الحوار والتفاعل مع رجال السياسة وصناع القرار لرفع تطلعاتهم وانشغالهم، هذا ما يعتبره المختصون فرصة للمشاركة الديمقراطية لم يسبق وأن أتيحت من قبل من طرف الوسائل التقليدية.³²

ثانيا: مدخل الحكم الراشد لتفعيل المشاركة السياسية

ينظر للحكم الراشد على أنه أحد مرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، ولا يقوم الحكم الراشد إلا في ظل وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية والشعبية مبنية على انتخابات هيئات محلية ومركزية بطريقة شرعية وشفافة ونزيهة، لأن تطبيق الحكم الراشد يؤدي إلى تحقيق حكم ديمقراطي يتند على المشاركة الشعبية والمحاسبة والرقابة، لأن الحكم الراشد يقوم عدة آليات تحقق المشاركة السياسية وعليه ينبغي توفر عدة ضمانات منها ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين، وضمان الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات.³³

ثالثا: مدخل الديمقراطية التشاركية لتفعيل المشاركة السياسية

تعد مقارنة الديمقراطية من المقاربات الحديثة لتفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية من خلال إدماج جميع الفواعل المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع ورسم السياسة المحلية عن طريق تمكين المواطن من المعلومات اللازمة بشأن القرارات المتخذة وأهم المستجدات، وتعتمد هذه المقاربة التشاركية على عدة آليات تسمح بتشريك الفرد في مختلف البرامج والعمليات التنموية

والسياسية منها كالعرائض والاستفتاءات المحلية، الاستشارات، والميزانيات التشاركية كل هذه الآليات جعلت من المواطن فاعلا أساسيا في المشاركة في عملية صنع القرار والمبادرة باقتراحات تخص المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي ساهمت هذه النظرية بشكل كبير في اضافة الشفافية على العملية الديمقراطية كما سميت بدمقرطة العملية الديمقراطية نفسها.³⁴

المبحث الثاني:

المشاركة السياسية كآلية لتجسيد الممارسة الديمقراطية

يكتسي موضوع المشاركة السياسية مكانة مهمة في الفكر السياسي ودوره في تعزيز وترقية الديمقراطية بوصفه آلية يهدف لتحقيقها جميع الشعوب، نظرا لاعتبارها المفهوم الخصب لاحتضان مفهوم المشاركة السياسية، وتعتبر الديمقراطية من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جميع الشعوب في العالم للتعبير عن إرادتها، وسيادتها، وكفالة حقوقها، وحرّياتها.

المطلب الأول: المشاركة السياسية، علاقتها بالمفاهيم، ومستوياتها

ترتبط المشاركة السياسية بعدة مفاهيم ذات علاقة كالتنشئة السياسية، الاجتماعية، والديمقراطية التشاركية، كما تحددها عدة مستويات وهي ما سيتم التطرق عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: المشاركة السياسية وعلاقتها ذات الصلة

التنشئة السياسية والاجتماعية وعلاقته بالمشاركة السياسية: جاء تعريف التنشئة السياسية على لسان فريد جريشتم بأنها عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية واهتمامات الاجتماعية ذات دلالة سياسية " ³⁵.

من هذا المنظور يرى فريديريك الكن بأنها: "العملية التي يقوم بها الفرد كي يصبح عضوا وظيفيا في المجتمع ويتعلم الوظائف التي تفرضها عليه ثقافته من التعامل مع الآخرين، فعن طريق هذا التعاون يتجدد دور الفرد ويتبلور مركزه ويؤدي وظائفه على حسب كل مرحلة " ³⁶. وهذا ما سعت لتأكيدُه المنظمة العالمية لحقوق الإنسان في إعلانها العالمي لسنة 1948 معتبرة أن مشاركة الأفراد في التسيير الشؤون العامة من أهم النقاط التي ركز عليها الإعلان العالمي وخاصة ما تضمنته المادة 21 منه التي تعطي: " لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية وأن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات شفافة تجرى دوريا عن طريق التصويت "، وفي نفس السياق تعتبر المشاركة السياسية من العوامل الأساسية التي ساهمت بشكل مؤثر في تكوين الدولة الحديثة وذلك من خلال تقريب الإدارة من المواطن من الدولة وخلق تعاون في رسم سياسة البلاد والنهوض نحوى الحداثة والمساهمة في التنمية السياسية للمجتمع ³⁷.

بخصوص العلاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في ظل انعدام المشاركة السياسية الحقيقية، لأنها حق من حقوق المواطنين التي وجب تجسيدها على أرض الواقع ويكون ذلك إما من خلال التأثير على صناع القرار أو المشاركة مباشرة في اتخاذ القرارات، وبذلك تكون سيرورة المشاركة السياسية حقاً للمواطنين يعبر عن مدى تطور الحياة السياسية والاجتماعية، لأن البناء الديمقراطي أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيهم الوطني والاجتماعي، كما تتوقف جدية ممارستهم الديمقراطية على مدى حضورهم الفاعل ومشاركتهم الايجابية في جدييات العمل السياسي. وأصبحت المشاركة السياسية الحلقة التي تربط بين الفرد كعضو في الجماعة والفرد كمواطن سياسي، فالفرد بمشاركته في الحياة السياسية المرتبطة بمجتمعه يكون قد حقق إن لم نقل أثبت وجوده كمواطن إيجابي في مجتمعه.³⁸

الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية

عرفت المشاركة السياسية عدة مستويات، اختلف كل مستوى منها عن الآخر، وهناك العديد من التجارب من طبقت كل المستويات في تجربة المشاركة السياسية وهناك من طبقت مستوى واحد وبالتالي وجب علينا تحديد كل مستويات المشاركة السياسية لتكون ملمين بكل جوانبها.

حدد هربت ماك وناي وروش عدة مستويات للمشاركة السياسية وهي عبارة عن بعض الأنشطة والأدوار السياسية تجلت فيما يلي: كالتقليد لمنصب مالي، السعي نحو منصب سياسي أو مالي، العفوية النشطة في التنظيم السياسي خاصة في الأحزاب، العفوية العادية في التنظيم السياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة والتصويت.³⁹

أما غابريال ألوند فقد قدم نموذجاً مخالفاً لذلك، إذ يعد هذا النموذج من أهم نماذج تحديد مستويات ودرجات المشاركة حيث قسم المشاركة من خلاله إلى قسمين هما، المشاركة التقليدية من خلال التصويت والمناقشة في الحملات الانتخابية والاتصال الفردي بالمسؤولين السياسيين، أما الشكل الحديث فتمثل في تقديم الالتماسات والعرائض من خلال شرح المطالب⁴⁰، والانضمام إلى الأحزاب والجماعات السياسية وتقديم الشكاوى والعصيان المدني والتظاهر واستخدام العنف والاضرابات العسكرية⁴¹.

وفي دراسة قام بها الباحثون حول درجات المشاركة، نجد الدراسة التي قام بها الباحث أرنستين سنة 1969 من خلال وجود تراتبية في درجات فعالية المشاركة، واستخدمت كمرع في البرامج

الاجتماعية الأمريكية، وتصف هذه السلالم مستويات المشاركة بدءاً بالتلاعب وصولاً إلى السيطرة وهي ما سميت " بسلم أرنستين " محددة بشكل تصاعدي وهي كالتالي:

المعلومة:

يجب على الإدارة أن تضع تحت تصرف الفرد جميع المعلومات التي تهمة وتوعية ولا يمكن أن تكون المعلومة وحدها أحد مستويات المشاركة، بل كمرحلة تسبق كل إجراء تشاركي.

الاستشارة:

على الإدارة أن تطلب رأي الشعب في أي قضية عامة تهمة من أجل المساهمة في إعداد مشروع القرار وتقييمه.

التشاور:

يكون من خلال الحوار مع الشعب من قبل الإدارة، وتنتج هذا الحوار تكون ملزمة عند اتخاذ القرارات، فمثلاً طلب السكان إعادة تأهيل حيهم ويكون التعاون بين الإدارة والمواطنين في اتخاذ القرار يجب أن يكون مبنياً على الثقة ويتخذ التعاون شكلين، إما مشاركة السكان في تنفيذ المشروع الذي أعدته الإدارة أو المشاركة مباشرة في اتخاذه من خلال تفويض بعض الصلاحيات للمواطنين باتخاذ القرارات وتنفيذها.⁴²

ولكي تتجسد هذه التقنيات بالطريقة الصحيحة والسليمة يجب توافر مجموعة من العناصر كسهولة الوصول إلى المعلومات، وقابلية موظفي الدولة والفاعلون الخاصون للمساءلة عن سياساتهم وأفعالهم، والمشاركة وإعطاء فرص للجماعات الأخرى المستبعدة في صنع القرار وصياغة الموازنات وتوصيل الخدمات الأساسية.⁴³

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية وأهم معوقاتها

اختلف الباحثون في تحديد أشكال المشاركة السياسية وذلك نظراً لتنوع طبيعة الأنظمة السياسية واختلاف المشاركين فيها، كما عرفت المشاركة السياسية عدة عقبات حالت دون تحقيقها على أرض الواقع.

الفرع الأول: أشكال المشاركة السياسية

عرفت المشاركة السياسية عدة أشكال منها ما تمثل في المشاركين الرسميين وهم أصحاب المناصب السياسية العليا كالليبروقراطيين وغيرهم من يمتلكون حق صنع القرار السياسي واتخاذهم ويشكلون ويؤثرون على المجتمع ككل. أما المشاركون غير الرسميون فيتكونون من الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط، أو المصلحة والأقليات وهم يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي تمثلها عدة فواعل وأطراف تقوم بدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة مثل

الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية، والمواطنين بصفته الشخصية، وقد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية، أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة⁴⁴.

الفرع الثاني: عواقب تحقيق المشاركة السياسية

بالرغم من أهمية المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية المحلية وتطوير النظم السياسية، إلا أننا كثيرا ما نجد بعض العقبات التي تقف أمام عملية المشاركة السياسية، منها معوقات سياسية، اجتماعية، اقتصادية وإدارية.

- ضعف المؤسسات السياسية ينعكس سلبا على عملية المشاركة وذلك من خلال عرقلة أداها.
- تلعب الهوية الموجودة بين المسؤولين والمواطنين دورا في إضعاف المشاركة، لأن العملية لا تقتصر على الإدلاء بالأصوات فقط، بل تتعدى إلى مشاركتهم في اتخاذ القرارات.
- تلعب المتغيرات الاجتماعية كالتعليم، المهنة، السن، الدخل، الجنس والمتغير الريفي والحضري دورا في عملية التنبؤ بسلوك الفرد الانتخابي وعملية مشاركته، كونها تلعب دورا في عملية تنشئة الفرد سياسيا.
- إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل القانونية كانت سببا في عزوف الناهيين عن المشاركة، أولها ما تعلق بالجدول الانتخابية لأن العديد من التحقيقات تفيد أن هذه الجداول تتعرض لعملية التحريف، مما يمنع الناخب من الإدلاء بصوته، ما جعل الغالبية تعزف عن المشاركة⁴⁵.
- يتبين لنا مما سبق أن هذه العوائق والمثبطات التي تواجه المشاركة السياسية شكلت حاجزا أمام مشاركة الأفراد وتحقيق ذواتهم والتعبير عن رغباتهم، مما أدت إلى فشل العديد من تلك المشاريع، وهو ما يستدعي ضرورة دراسة هذه العوائق ومحاولة إيجاد حلول للتغلب عليها.

الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- تعد الديمقراطية الإطار المرجعي الذي ترعرعت فيه المشاركة والتنمية السياسية وحقت مبتغاها على عكس الأنظمة التسلطية التي تقف عائق أمام تحقيق المشاركة السياسية.
- تلعب المشاركة السياسة دورا هاما في تنمية وتعزيز الممارسات السياسية وتوجيه الرأي العام.
- إن الربط بين الديمقراطية والمشاركة السياسية من شأنه أن يساهم في تعميق الديمقراطية التشاركية التي هي بمثابة مزيج بين الديمقراطية والمشاركة وكأحد افرازاتها، لأنه لا يمكن الحديث

عن مشاركة سياسية فعلية وحقيقة في ضل غياب الديمقراطية والعكس أصح، ومنه فمقاربة الديمقراطية التشاركية تكون شاملة وجيدة وصحيحة ومستمرة إذ وجدت بيئة ديمقراطية قائمة على الحرية وحق المشاركة للجميع لتقديم الاقتراحات والمشاريع والمساهمة في بلورتها واتخاذها وبالتالي ترتقي المجالس المنتخبة وتحقق المبتغى الذي تأسست لأجله.

الهوامش:

- 1 محمد أحمد إساعيل: الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 201، ص.ص 54-59.
- 2 بورنان نعمة، 2019 «مفهوم التحول الديمقراطي كوحدة تحليل في الفكر السياسي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث، المجلد.4، العدد.1، ص.99.
- 3 خليفة بوزازي، 2016 «الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة المعيار، العدد.16، ديسمبر، ص.52.
- 4 عبد الوهاب محمود المصري: الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما، إتحاد كتاب العرب، المجلد 1998، العدد.2، 31 مارس 1998، ص.156.
- 5 عمر طيب بوجلal، 2017، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.ص.26.
- 6 صابر طعيمة: الدولة والسلطة في الإسلام ط.1، القاهرة: العربية، 2005، ص.253.
- 7 ديريك هيتز: تاريخ موجز للمواطنة، ترجمة: أصف ناصر، مكرم خليل، ط.1، بيروت: دار الساق، 2007، ص.31.
- 8 ثامر سليمان محمد: الديمقراطية الغربية بين مثالية الفكر وأزمة التطبيق، الإسكندرية: بستان المعرفة، 2016، ص.122.
- 9 المرجع نفسه، ص.129.
- 10 أمال مجناح، 2019/2018، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص.45.
- 11 زكريا حريزي، 2018، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد.6، ص.31.
- 12 كاهي مبروك، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مجلة الدراسات القانونية، 2019، المجلد 05، العدد 02، ص.20.
- 13 باية بن جدي، السعيد ملاح، المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة في الوطن العربي: المعوقات والحلول، الحوار الفكري، 2017، المجلد.12، العدد.14، ص.643.
- 14 عمر طيب بوجلal، المرجع السابق، ص.32.
- 15 بوضياف قدور، 2020 مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية المحلية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد.57، العدد.4، ص.212.
- 16 طاهر موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، مصر، دسوق: العلم والإيمان، 2010، ط.1، 2011، ص.103.

- 17 ميسوم إلياس، المشاركة السياسية في الجزائر "الشباب والسياسة" دراسة ميدانية لمشاركة الشباب في سياسة مدينة وهران، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص حركات وطنية وتشكيلات الدولة في الجزائر ودول المغرب العربي، 2012-2013، ص.14.
- 18 خيري عبد الرزاق، 2007 الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، بحوث ودراسات، العدد.35، ص.141.
- 19 حسين قادري، «المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي: الجزائر نموذجاً»، مجلة المفكر، العدد. 04، ص.99.
- 20 المرجع نفسه، ص.263.
- 21 خيري عبد الرزاق، المرجع سابق، ص.141
- 22 Aritra Chakrabarty .Technology and Governance Enabling Participatory Democracy. On 15 November 2018 xvi Annual conference proceedings .January. 2015.p62.
<http://www.researchgate.net/publication/328965224>.
- 23 عمور دليمة، المواطنة فيتحول: نحو مواطن محلي فعال، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد.01، العدد.10، ص.197.
- 24 Pedro Chaves GiralDOS. Participatory Democracy. article. May. .2013p.214-215.
- 25 عادل إنزارن، 2019 الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد.1، المجلد. 6، ص.ص 131- 433.
- 26 المرجع نفسه، ص. 433.
- 27 بوعلام حمو، 2023 الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل جودة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد.15، العدد.01، ص.ص 264- 270.
- 28 بدر الدين مولاي، دور الاعلام الجديد في التنشئة السياسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد.2017، ص.29، ص.01.
- 29 نوال مغربي، دور تكنولوجيايات الاعلام والاتصال في ارساء ممارسات جديدة للمشاركة السياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد.13، سنة 2018، ص.ص 753- 768.
- 30 علا عبد القوي عامر، دور وسائل الاعلام الرقمية في تفعيل المشاركة السياسية للشباب الجامعي، جامعة سيناء – الاعلام تكنولوجيا بكلية التلفزيون والإذاعة، ص 517.
- 31 المرجع نفسه، ص 559.
- 32 مقدم رقية، دور الإعلام الجديد في تفعيل المشاركة السياسية، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 08، العدد.01، ص.ص 79-92.
- 33 غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011، ص-ص 366-381.
- 34 تكوك خيرة، الديمقراطية التشاركية كآلية لترقية أداء الجماعات الإقليمية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص إدارة محلية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – الجزائر، 2023-2024.
- 35 فاطمة بن يحيى، 2019، دور عملية التنشئة السياسية في إرساء المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد.12، ص.372.
- 36 طاهر موهوب، المرجع سابق، ص.27.
- 37 فاطمة بن يحيى، المرجع سابق، ص.ص 375-376.

- 38 زكريا حريزي، المرجع السابق، ص 323.
- 39 فاطمة بن يحيى، المرجع سابق، ص.378.
- 40 الطاهر موهوب، المرجع سابق، ص.116.
- 41 محمد عبد الفتاح فتوح: الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر، دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي، ط.1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص.152.
- 42 بوحنية قوي: دور الديمقراطية التشاركية في ضل الإصلاحات السياسية، ط.1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018، ص.ص 26-27.
- 43 لعشاب مريم، 2019، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية تحدي لصياغة المشروع التنموي المحلي تنمية محلية تشاركية، مجلة آفاق للعلوم، العدد.14، المجلد.04، ص.298.
- 44 صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007 / 2008، ص.27.
- 45 دريس نبيل، المرجع سابق، ص.ص 105-107.